«الجزء الأول»

الأدوية المزورة.. خطر يهدد صحتنا

□،، «شراء الادوية المزورة شراء للمرض» مهما يكن الغرض الذي أطلقت من أجله هذه الكمات الا انها لاتبدو مجافية للحقيقة بعد اكتشافات علمية توصل اليها علماء في المخلوقات الدقيقة.
فقد أكدوا على ان وجود بكتيريا تسخر من المضادات الحيوية وتتأقلم معها منتصرة في النهاية، ماهو الا من صنع أدوية مزورة، وفي أحسن احوالها تحوي على اجزاء من المادة الفعالة التي تتمكن البكتيريا من تكوين مناعة ضدها وضد جرعات أقوى يلجأ المريض اليها حسب الدكتور/ احمد النعامي مدير الخدمات الصحية في وزارة الصحة.
زادت الشكوى من الادوية المزورة حتى صارت هاجس كل من يعمل في قطاع الدواء وكل من يتناوله.
وأصبح بإمكان أي عامل في وزارة الصحة ان يسرد لك مساوئها التي لاتنتهي عند حد، فهي الحاجز الذي يفصل الشفاء عن المرضى بإبعاد الدواء الصحيح عنهم.
وهي المصدر لإشاعة يمكن ان تهد سمعة سوقنا الدوائية التي بدأت تزدهر.

أدوية مجهولة المصدر وأخرى تقلد الماركات

تحقيق | صقر الصنيدي

الظهور

● ظروف عدة ساعدت على ظهور الادوية المزورة وحسب مايورده تقرير صادر عن الاتحاد اليمني لمنتجي الادوية أهمها:
الظروف الاقتصادية التي مرت بها بلادنا في الثمانينات حيث نتج عنها ارتفاع سعر الدولار واتخاذ الحكومة قرار ترشيد الاستيراد مما أدى الى انعدام بعض السلع الاستهلاكية من السوق ومنها الأدوية.
ويضيف التقرير: هذا جعل البعض يلجأون الى تهريب الأدوية المزورة ذات الأسعار الرخيصة مستغلين بذلك قلة الدخل ووضع السوق الاقتصادي وارتفاع نسبة الأمية بين الناس وقلة الوعي والثقافة الصحية.
ويساعد من يقوم بجلب الأدوية المزورة أن كثيراً من العاملين في مجال بيع الأدوية وتوزيعها غير مؤهلين وانصاف متعلمين والبعض أميون بممارسة بيع وتوزيع الأدوية بالجملة.
ويتهمهم التقرير بأنهم لا يعرفون عن الأدوية سوى الأسماء والأشكال معتبراً أن السوق الدوائي وكثير ممن يعملون فيه أوجدتهم المتغيرات التي حصلت داخل البلاد من انفتاح وتنافس كبير في استيراد الأدوية وكثرة الشركات المسجلة بعد أن كان الاستيراد حكراً على مجموعة معينة من المستوردين حيث ظهر سوق تجار الأدوية غير المصرح لهم مزاولة هذه المهنة كوسيط بين المستوردين والصيدليات.

تزوير التسمية

عندما كان الدكتور/حامد علوان من مركز القلب يسأل أحد المرضى عن تدهور صحته بشكل غير طبيعي لمثل حالته اكتشف ان نوعية الدواء الذي يستخدمه المريض لا يقوم بالدور الذي يفترض أن يؤديه، أن رشفة واحدة من الدواء كفيلة بجعل الدم يتدفق الى القلب ومنه دون جهد هذا ما نعرفه في دواء جيد ومطابق للمواصفات ومكتمل في المواد المصنع منها، ما استخدمه المريض كان موجوداً حينها لديه وسرعان ما أخرج الكيس ليريه الدواء الذي استخدمه هذه المرة.
بعد امعان عرف الطبيب انه دواء لا يحمل من الدواء الأصلي غير التسمية.
ولما أراد أن يعاتب مريضه.. أسرع المريض بالقول: إن هذا دواء أكثر رخصاً من الأنواع التي كان يعتمد عليها وأن السعر ليس سوى النصف «كله دواء».
يقول رئيس اتحاد منتجي الأدوية أن المرضى إذا ما خيروا بين الدواء الجيد غالي الثمن وبين دواء مزور رخيص فإنهم لاشك سيختارون الدواء الأقل سعراً مع انه قد يذهب بالصحة ويأتيهم بمرض إضافي.
تقرير المنتجين يعتبر أن هذه الحالة هي نموذج لاستغلال فارق السعر بين الدواء الأصلي والدواء المزور.
الأدوية معظمها يتم جلبها الى الأسواق بطرق غير شرعية وتتخذ من التهريب منفذاً لها وليس بالامكان أن تجتاز نقاط المراقبة التي تحكمها الهيئة العليا للأدوية.
فهي وكما يؤكد عبدالله عبدالخالق موجودة في معظم موانئ ومطارات الجمهورية وتدقق في كل الأدوية الداخلة الى البلد ويتم اخضاع الاصناف الدوائية لاختبارات وتحاليل دقيقة يتولاها مختبر الرقابة التابع للهيئة.
الدكتورة/إيمان أحمد شرف تتولى إدارة مختبر الرقابة وتعارض بشدة تعريض الأدوية المزورة للتحليل.
لا تقبل أي نقاش حول امكانية اجراء اختبارات للتأكد من مطابقة أدوية مزورة للصنف الأصلي.
ولا ترى أي حل سوى الإتلاف وإنزال أقصى عقوبة ضد من تسول له نفسه انتاج أو استيراد أدوية مزورة «حتى لا تصبح حياة الناس رخيصة».
إيمان المسؤولة عن ٣٠ من أخصائيي المختبرات تضع عدداً من حقائق جعلتها تصل الى كل هذا الحزم في التعامل مع كل ما يصل الى مختبر الرقابة الصحية في وزارة الصحة بتهمة التزوير.
«الأدوية المزورة مختلفة عن العبوة التي تحتويها ونظراً للعمليات غير المشروعة التي تجلبها فإنها تكون عرضة لكل ما يجعلها مادة ضارة بدل نفعها».
داخل علبة يختبئ مرض غير معروف قام ضعفاء نفوس ومحبو الربح السريع بإيصاله الى الباحثين عن الصحة وهدموا بذلك سمعة وشرف مهنة الطب والصيدلة حتى أنهم ساهموا في خلق بكتيريا أكثر فتكاً بالانسان وأكثر مناعة في مقاومة الأدوية وهي ظاهرة يقوم العالم كله بمحاربتها.
المساحة الواسعة في بعض المداخل البرية توفر للبعض القيام بتهريب الأدوية المزورة وتوزيعها في مناطق بعيدة عن أعين الرقابة وهي أدوية تأتي من بعض دول شرق آسيا ويتم عبورها من دول مجاورة كما يؤكد ذلك منتجو الأدوية في أحد تقاريرهم الصادرة مؤخراً وهو ما لم ينفه مدير عام الهيئة العليا للأدوية الذي اكتفى بالإيماء الدال على صحة ما أورده تقرير المنتجين.

لا يمكن معرفتها

إن تمكن البعض من التعرف على أن الدواء الذي اشتراه مزوراً قد لا يجعلهم يتراجعون عن استعماله نظراً لإلمهم في الشفاء من دواء وإن كان مزوراً وفي سعره المتدني.
الاتحاد اليمني لمنتجي الأدوية بدا أكثر اهتماماً بمحاربة هذه الظاهرة وأصدر كثيراً من التقارير أحدها يصنف الأدوية المزورة الى نوعين.
الأول يكون دقيق التزوير حيث يطابق المنتج الأصلي في الشكل ولا يمكن أن يعرفه إلا قليلين اكتفى التقرير بالإشارة اليهم.
أما النوع الثاني فهو مزور تسهل معرفته من خلال الشكل لكن سعره يجعل رائجاً.
وزارة الصحة تقول أنها ستنهي هذه المشكلة وذلك من خلال تخصيص إدارة خاصة تتولى متابعة العاملين في بيع وتوزيع الدواء والذين يعرفون جيداً الدواء لأن تحديد الدواء ليست مهمة المريض لكنها مهمة الطبيب والصيدلي.
مدير عام الخدمات الصحية أحمد النعامي يؤكد أن حملات تقوم بها الإدارة للتأكد من أن العاملين في الصيدليات ملمون بذلك ويميزون الأدوية المسجلة عن غيرها ويعرفون أنواعها وكيفية الحفاظ عليها وتخزينها ويستطيعون أيضاً قراءة النشرات التعريفية بالدواء. انهم صمام الأمان في التعامل مع الأدوية ونحن نشترط أن يكون العاملون في الصيدليات متخصصين ومن المرخص لهم رسمياً وهو ما سيساعد على القضاء على الأدوية المزورة كونها التي تجد من يشتريها.

أنواعها

كانت في الآونة الأخيرة قد ظهرت حبوب اسبرين لا مفعول لها وجد العاملون في لجنة الرقابة على الأدوية انها مزورة في الداخل فأبلغوا الأجهزة الأمنية التي وجدت مجموعة أشخاص كانوا شرعوا في تصنيعها فالقي القبض عليهم وحلت المشكلة، كما يؤكد عبدالله عبدالخالق رئيس الهيئة العليا للأدوية الذي قال لا يوجد أي من الاصناف الدوائية المزورة التي يتم ضبطها مصنعة في الداخل.
الوباء إذاً يأتينا من الخارج ويكاد عبدالخالق أن يقسم على ذلك لولا إيماني بالتصديق لما يقول.
انه ليس اسبرين أنها أدوية يجمع العاملون في الهيئة العليا للأدوية ورقابة التفتيش الدوائي في وزارة الصحة ومنتجي الأدوية أكثر فتكاً وهي أدوية للأمراض الأكثر خطورة والأكثر سعراً.
وكما يقول الدكتور عادل مدير الرقابة على الأدوية في وزارة الصحة فإن انقطاع أو انعدام أي صنف دوائي من سوق الدواء يؤدي الى تزويره وتهريبه من الخارج.
وحسب الدكتور عادل فإن الاصناف الدوائية وحيدة المصدر هي أيضاً الأكثر تزويراً وتهريباً.
رئيس الهيئة العليا للأدوية بعد بسمة عريضة يشير الى أن هذا غير غائب عن الهيئة لن تكون هناك أدوية وحيدة المصدر وستلزم مستوردي الأدوية بتوفر اصنافهم الدوائية طوال العام انها واحدة من شروط تجديد عقود استيرادهم لاصناف دوائية تقوم بتسجيلها المستوردون لم يخفوا حقيقة عدم ايجاد صنف دوائي معين طوال العام وذلك نتيجة لتخوفهم من كساد الصنف الذي تكون أسعاره مرتفعة غالباً وبسبب ذلك خسارة فادحة للمستورد وفي حالة ضرورة وجود دواء معين فيمكن استيراد الكمية المحددة لكنها ستأتي وفقاً لطلب المريض رأساً ومساوية لاحتياجه.
الجمعية حديثة المنشأ الخاصة بالمستوردين وعد القائمون عليها بأن توفير الاصناف سيكون من أبرز مهامها وستتولى الجمعية تنظيم مشروع للاستيراد والتسويق يهدف الى وضع حد للبونصات العالية الممنوحة من بعض الشركات على أصنافها.
الجمعية أيضاً ستدعم كل التوجهات التي تسعى الى تخليص السوق من الأدوية المزورة لأنهم يجدون اصنافاً مزورة لما يقومون باستيراده بأسعار تقضي عليهم وعلى الصحة العامة للناس.

أنواع التزوير

عندما يحدثك القائمون على الصيدليات عن أصناف الأدوية المزورة تعرف مدى امكانية محاصرة هذه الأدوية والتضييق عليها في كل زاوية كونها ليست مجهولة.
الدكتور الصيدلاني/عبدالواسع الكميم صنف الأدوية المزورة الى أنواع منها التزوير الكلي وهو وجود دواء داخل العبوة مختلف تماماً عن محتواها ونوع آخر وهو أن يكون التزوير في المادة الفعالة في الدواء وهي أساس الدواء والمنفعة منه ويتم التلاعب في كميتها بالتقليل منها أو إلغائها من المحتوى.
يتدخل الدكتور/مصلح حمود عباسه مدير إدارة الرقابة والتفتيش في وزارة الصحة بالقول أنهم قد يضعون لك مادة نشأ ويكتبون عليها دواء.
ويتقزز يصفهم مصلح بأنهم عديمي ضمير يمكن أن نتوقع منهم أسوأ الاحتمالات في صناعتهم وتزويرهم لأصناف الدواء دون مراعاة لأي انسانية أو مراقبة الضمير.
مدير الخدمات الصحية يعتبر أي نوع من التزوير هو تزوير بأي شكل كان لأن الأثر يكون واحد في حالة تزوير الدواء بغشه كاملاً أو بعدم وضع المادة الفعّالة من الأساس.

مخالفة للمواصفات

الدكتور/عبدالله عبدالخالق المعني بالإشراف على ما يدخل البلاد من أدوية يقول بأن الأدوية التي يتم ضبطها تكون بجرعات قليلة ومخالفة للمواصفات بشكل كلي ولا يتم التعامل معها إلا بشكل فني.
ويؤكد أن هذا الشكل الفني هو الاتلاف دون أي نقاش وتوجيه النصح والارشاد للآخرين بعدم طلب أو شراء الأدوية المزورة ولا يشتري دواء مالم يكن قد تأكد من مصدره ومطابقته لما هو معروف من مواصفات لأن دواءً مزوراً قد يؤدي الى الوفاه.
المتخرج حديثاً من كلية الطب والصيدلة في جامعة صنعاء/صادق الرميم لا يريد كما قال أن يحول صيدليته التي مازالت أول مشاريعه في الحياة العملية بعد عامين من عمل مساعد صيدلي كما هو مشروط الى قاعة محكمة يدعي فيها أحدهم أنه باع له دواء تسبب في اضراره.
تذكر أنه منذ أسابيع قام بالإبلاغ الى وزارة الصحة عن وجود دواء مزور أراد أحدهم أن يبيعه له.. الوزارة قامت بالتحري والمتابعة ولم ينفوا ما قاله بشأن الإبلاغ إلا أن القضية التي أردنا معرفة الى أين وصلت كانت قد تاهت في إحدى الجهات المحالة اليها ولم يتم الرد على الوزارة حتى اليوم.
لقد اعجبني الشعار الذي علقه الرميم عند مدخل صيدليته «علينا الدواء وعلى الله الشفاء» وهو مبدأه كما قال ولا هدف له سوى جلب السعادة الى قلوب المرضى وبناء مستقبله بكل ما هو نافع للناس وله وليس على حسب صحتهم.
الأضرار التي قد تؤدي اليها الأدوية المزورة لا تحصى لكن أخطرها أنها قد تؤدي الى الوفاه كما يؤكد ذلك الدكتور/عبدالله عبدالخالق:
الوفاه.. لماذا؟
سأشرح لك

غاية الدقة

بتأنٍ وبحرص واضح يبديه رئيس هيئة الدواء لجعلني أفهم ما أثار دهشتي:
«المريض يكون في حالة خطرة تستدعي استعماله للدواء فيأخذ الدواء المزور بدل الدواء الأصلي الذي فيه المادة الفعّالة.. هذا يحول بينه وبين الدواء الذي يخرجه من أزمته المرضية».
أراد عبدالخالق الإيضاح أكثر:
سأضرب لك مثلاً على ذلك هناك دواء خاص بتنشيط الدورة الدماغية وهو غاية بالدقة والعناية كونه أخطر جزء في الجسم ولابد من استخدامه بمواصفاته العالية ليعيد تنشيط الدماغ.. ولو أخذ المريض دواءً مزوراً ما الذي سيحدث.. أنه سيتوفى في الحال لعدم حصوله على الدواء الصحيح المطابق للحالة المرضية..
مثالاً آخر: مرض داء الكلب يفترض توفر الدواء بوقت قياسي وسريع لتفادي المشكلة افترض أن دواءً مزوراً تم استخدامه تحدث كارثة.

تكون مناعة

من أهم المشاكل الصحية التي تواجه العلم اليوم هي وجود بكتيريا وفيروسات مقاومة للأدوية الفعّالة ولا تتغلب عليها الأدوية وهي تظهر فجاة ويحتاج العلماء وصناع الأدوية الى فترة زمنية حتى يتوصلوا الى عقارات مضادة لها وعندها تكون قد قضت على حياة الكثيرين.
يفسر الدكتور أحمد النعامي مدير الخدمات الصحية في وزارة الصحة هذه الظاهرة أنها نتيجة عن تزوير الأدوية وإذا لم يكن التزوير هو السبب الرئيسي والوحيد فإن النعامي يحمله الجزء الأكبر من المسؤولية.
عندما يتناول المريض دواءً فإنه بذلك يتناول جرعة ناقصة من المادة الفعّالة التي تقضي على البكتيريا.. ولأن المادة الفعّالة ليست كما يجب فإن البكتيريا تكون مواد مضادة لهذه المادة الناقصة الفعّالية وتكتسب بذلك مقاومة تجعلها أقوى من المادة الفعّالة وهذا ما يحدث اليوم في العالم من خلق بكتيريا قادرة على مقاومة الأدوية.

□ الاصناف المزورة تخلو من الدواء وتحتفظ بالتسمية